

الاتحاد المغربي للشغل بين الت

ميلاد الحركة النقابية المغربية

ان التدخل الاستعماري في بلادنا ، وما نتج عنه من تغييرات في الهياكل الاقتصادية الاجتماعية ، كان له دور اساسي في توفير الشروط الموضوعية لميلاد الطبقة العاملة المغربية . ذلك ان الهياكل الرأسمالية التي ادخلها المستعمر في مجتمعنا من اجل توفير شروط نهب خيراتها واستغلال شعبنا ، كانت هي العامل الاساسي في بروز ظاهرة الهجرة من البوادي الى المدن وبداية تكوين الطبقة العاملة المغربية ، وذلك في ظروف جد قاسية ومزرية تعرف من خلالها العمال على الطبيعة البشعة للاستغلال الرأسمالي ، خاصة في ظروف الازمة الاقتصادية العالمية ، حيث ازدادت نسبة العاطلين في المغرب بـ 60 بالمائة ، بينما انخفضت الاجور بنسبة 50 بالمائة .

ولقد شكلت مجموع هذه الظروف حافزا لاذكاء وعي العمال المغاربة بضرورة الدفاع عن حقوقهم والنضال ضد الرأسمال الاستعماري . وهكذا خاضوا نضالات هامة كانت نتيجتها تحقيق الانتصارات المطالبة الاولى - الحد الأدنى للاجور تحديد وقت العمل في 8 ساعات يومية . - وفي نفس الوقت دعم الحركة الوطنية ضد الوجود الاستعماري .

ولقد عرفت هذه النضالات تقدما ملموسا نحو النضال الجماهيري المنظم ، خاصة بعد اعادة تنظيم فرع « س . ج . ت . » وتحويله سنة 1946 الى « الاتحاد العام لكنفدرالية النقابات المغربية » الذي جند العمال المغاربة الى جنب العمال الفرنسيين والاسبان في نضالات نقابية توجت بانتصارات كبيرة ، وشكلت بالنسبة للطبقة العاملة مدرسة اساسية لبلورة وعيها وتنشيط صمودها وقدرتها الكفاحية .

وارتبط هذا النضال ارتباطا وثيقا بنضال الحركة الوطنية ضد المستعمر خاصة بعد ان اصبح الاتحاد العام منظمة نقابية مغربية مستقلة - وذلك بموافقة س . ج . ت - هذه المنظمة التي قررت بمناسبة مؤتمر نوفمبر 1950 تسجيل نضالها في اطار رفض الحماية والمطالبة بالاستقلال .

وهكذا ادت الطبقة العاملة ، ومنظمتها النقابية ، مسؤوليتها التاريخية في النضال الوطني ، ودورها الكفاحي الطليعي داخل الحركة الوطنية .

الاتحاد المغربي للشغل مكسب للنضال الجماهيري ضد الاستعمار

لقد حاول الرأسمال الاستعماري مواجهة النضالات العمالية الجماهيرية بالقمع المنهجي الذي تجلى في الاعتقالات والمنع والمحاكمات الصورية . لكن صمود الطبقة العاملة وتوسيع نطاق نضالها الجماهيري ، وارتباطه بالكفاح الوطني الوحدوي على صعيد المغرب العربي - حملات التضامن مع الثورة الجزائرية ، المظاهرات ضد اغتيال فرحات حشاد . - كل ذلك ارغم الاستعمار على تقديم التنازلات تلو الاخرى ، وساهم مساهمة فعالة في دعم الحركة الوطنية ، خاصة بعد ان فرضت المقاومة المسلحة نفسها ، والتحمت كل الروافد النضالية في مجرى واحد : المطالبة بالاستقلال والسيادة الوطنية .

وهكذا استطاعت الحركة النقابية المغربية انتزاع حقها المشروع في التنظيم النقابي الشامل ، حيث تأسس الاتحاد المغربي للشغل سنة 1955 ، في ظروف شبه سرية بالرغم من مناورات الاستعمار الذي اضطر في النهاية للخضوع امام الامر الواقع .

ان القدرة على التجنيد الجماهيري لاوسع الفئات العمالية وتأطير نضالاتها المطالبة ، والدور

الاساسي الذي لعبه الاتحاد المغربي للشغل من اجل تحقيق مطلب الاستقلال ، قد جعل منه منظمة من اهم المنظمات النقابية على الصعيد الافريقي ، وذات السمعة الدولية .

ان مجموع هذه الانتصارات التي حققتها روافد الحركة الوطنية على مستوى كل من النضال النقابي والسياسي والكفاح المسلح ضد الوجود الاستعماري ، قد شكلت الدافع الاساسي عند الاستعمار لابرار مساومته التاريخية مع الاقطاع والرجعية وحرمان البلاد من الاستقلال الحقيقي والسيادة الوطنية عن طريق منح الاستقلال الشكلي الناقص .

الاتحاد المغربي للشغل غداة « الاستقلال »

لا شك ان الظروف التي عاشتها الجماهير الشعبية غداة الاستقلال ، والمتسمة بالتجنيد والحماس اللذين رافقا الانتصارات الاولى ، قد ساهمت في توسيع قاعدة المنظمة النقابية العمالية التي تمكنت من تنظيم وتوسيع فروعها في مجموع القطاعات ، وعبر جميع الاقاليم المغربية .

وامام هذا التجنيد الجماهيري الواسع ، والاستعداد الذي برهنت عليه الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها المشروعة في اطار منظمتها النقابية ، فضل الحكم تقديم بعض التنازلات والتسهيلات - توفير المكاتب ، المساعدات المادية - مستهدفا من وراء ذلك تميع واجهاض هذا المد الجماهيري العمالي ، في حين انه كان يستعد لتنفيذ مخططة الرامي الى قمع وتجميد كل القوات الحية في البلاد والانفراد بالسلطة .

وهكذا ، فان اهم المكاسب النقابية والمطالبة غداة الاستقلال كانت في غالب الاحيان مكاسب ممنوحة ، خاصة وان العناصر

دليل المناضل :

ان بداية بروز الطبقة العاملة غداة الثورة الصناعية ، قد اقترن بالظروف المعيشية القاسية للعمال واستغلالهم البشع من طرف الرأسماليين : انعدام اي ضمان اجتماعي ، اجور ضئيلة ، عمل مرهق يدوم احيانا اكثر من 14 ساعة يومية ، انتشار الحوادث القاتلة اثناء العمل . الخ

ان هذه الظروف قد نمت الشعور التضامني عند العمال ، مما جعلهم ينظمون « صناديق الاسعاف » لمساعدة العمال المرضى او المطرودين من الشغل . وان تجمع العمال حول هذه الاعمال الاجتماعية ، قد جعلهم يزدون وعيا بظروف استغلالهم ويطرحون ضرورة الدفاع عن حقوقهم بشكل جماعي ومنظم .

وهكذا تأسست النقابات المهنية الاولى للنضال ضد الاستغلال وتحقيق المطالب المادية .

اما من جهة اخرى فان بروز الاحزاب الاشتراكية الاولى قد أثر بشكل أو بآخر على

النقابية واتجاهاتها الاساسية

النضال الاجتماعي للعمال ، ذلك ان النقابية ما هي الا شكل من اشكال النضال ضد الاستغلال في حين ان العمل السياسي هو شكل ثاني وارقي .

وان الارتباط والتفاعل - او انعدامهما - ما بين هذين الشكلين هو الذي سيرسم الاتجاهات الاساسية التي عرفتھا النقابية والتي يمكن تلخيصها كالتالي :

● **النقابية الاقتصادية الضيقة :** هي التي تريد الدفاع عن الحقوق الاقتصادية للعمال في اطار الهياكل الاستغلالية القائمة ، وترفض طرح مشكل تغيير هذه الهياكل .

وان البورجوازية تحاول باستمرار حصر نضال الكادحين في اطار هذا التوجيه الضيق .

● **النقابية الفوضوية :** تحتقر النضال السياسي وتعتبره غير مجدي ، وتريد تغيير المجتمع والقضاء على الرأسمالية بواسطة التعطيل الكلي للانتاج (الاضراب العام) .

● **النقابية الجماهيرية الثورية :** هي التي يعتمدھا الحزب الثوري في الميدان النقابي ، وذلك بربط النضال المطلي من اجل تحسين اوضاع الكادحين ماديا ومعنويا ، بالنضال لتحقيق الاهداف السياسية الاشتراكية .

ومن اجل هذا يعمل المناضلون الثوريون على تجنيد اوسع الجماهير داخل التنظيم النقابي ، وذلك بغض النظر عن افكارها او انتمائها السياسي ، وباحترام كامل لمبدأ الديمقراطية الداخلية . كما يعملون ، بواسطة دورهم النضالي وتضحياتهم ، على تأطير العمل النقابي ، واقناع الجماهير ديموقراطيا بضرورة تسجيل النضال النقابي في اطار العمل على التغيير الكلي للهياكل الاستغلالية . وبهذا يشكلون طليعة النضال ، ويجندون اوسع الجماهير من اجل التغيير ، ثم في مرحلة البناء الاشتراكي .

تربية التاريخية والمسؤولية الراهنة

التقدمية كانت تلعب انذاك دورا اساسيا في الضغط من داخل اجهزة الدولة لتحقيق مطالب المنظمة النقابية .

ان مجمل هذه التسهيلات قد انعكست على هياكل الاتحاد المغربي للشغل بظاهرتين اساسيتين :

- توسيع سريع في الهياكل بدون تأطير كاف واحيانا بشكل غير منظم .

- تسرب العناصر الانتهازية الى الاجهزة القيادية ، باعتبار ان العمل النقابي لا يكلف جهدا ، وان الوصول الى مراكز المسؤولية تعني في الحقيقة الوصول الى مراكز الامتيازات والمصالح .

ان مجموع هذه الظروف التي عاشها الاتحاد المغربي للشغل غداة « الاستقلال » قد انعكست بشكل مباشر على مستوى التوجيه القيادي للمنظمة ، وعلى مستوى هياكلها التنظيمية وسيرها الداخلي .

« سياسة الخبز » .. سياسة في حد ذاتها

ان كل هذه الظروف « السهلة » قد انقلبت رأسا على عقب حينما قرر النظام الظهور بطبيعته الحقيقية ، وتثبيت اسس الحكم المطلق ، وذلك بعد ان نفذ مؤامره ضد المقاومة وجيش التحرير، وأقال الحكومة الوطنية ، ثم توجه بالقمع المنهجي ضد كل تحرك شعبي .

أمام هذه الوضعية الجديدة ، وبينما كان المناضلون النقابيون يعانون من شتى انواع القمع والتكبل ، فضلت القيادة النقابية التخلي عن الخط النضالي الذي تميز به تاريخيا الاتحاد المغربي للشغل منذ نشأته ، وتجميد النضالات الاجتماعية للبحث عن هدنة مع النظام من شأنها الحفاظ على الجهاز وتوفير الامتيازات ..

ومن اجل هذا عملت القيادة النقابية بشتى الوسائل على عزل الطبقة العاملة عن النضالات الاجتماعية والسياسية ، بدعوى ان العمال في حاجة الى « الخبز » وليس الى السياسة ..

الا انها لم تسمح حتى بالنضال « من اجل الخبز » والمطالب الاقتصادية ، بل غالبا ما اجهضت وعرقلت هذا النضال بتواطؤ مكشوف مع ارباب العمل واجهزة الدولة ، وذلك على حساب مصالح العمال .. هذا بالإضافة الى خرق ابسط المبادئ الديمقراطية داخل المنظمة وتعيين العناصر المسؤولة من اسفل السلم التنظيمي الى اعلاه ، وذلك بتحد كامل لارادة القاعدة العمالية .

وامام النضالات الجماهيرية المستمرة ، اضطرت القيادة النقابية الى تقوية ممارستها الفعلية باتخاذ بعض المواقف السياسية (!) « الجذرية » . وهكذا يلح الالتمس السياسي العام للمؤتمر الثالث على ان جهاز الدولة الذي يخدم مصالح المستغلين والرأسماليين لا يمكنه بطبيعته ان يجد حولا للمشاكل الراهنة ، وان يحقق التطلعات الشعبية العميقة .

واذا كان هذا الموقد فقد تحكمت فيه ظروف سياسية معينة ، فان توجيه القيادة النقابية سينسجم مع نفسه من جديد بمناسبة مؤتمر 1972 حيث اقتصر البيان السياسي على العموميات ، وحصر المشكل السياسي في عجز « التقنيين » الذين يسيرون شؤون الدولة على ايجاد حلول ناجعة للارزمة العامة التي تعاني منها البلاد .

وبالإضافة الى توجيهها « الخاطيء » المليء بالتناقضات ، وممارستها المعرقلة للنضال النقابي الفعلي ، اعتمدت القيادة النقابية اسلوبا انتفاعيا في علاقاتها مع المنظمات السياسية والاتحاد المغربي للشغل على الخصوص . واذا كانت قد الحقت مجموع المنظمة النقابية بالحزب عند تأسيسه ، فلقد عملت باستمرار على الحفاظ عليه كملك خاص وكجهاز يحتفظ باستقلاله التنظيمي ، ويستعمل كورقة ضغط .

وحسب مقتضيات الظروف والحسابات المصلحية حددت القيادة النقابية باسم المنظمة موقفها من الحزب . فتارة تقرر « سياسة الخبز » ، واخرى تؤكد عجز الاحزاب السياسية المعارضة (بيان بمناسبة انتفاضة مارس 1965) وتارة تقرر الوحدة مع القيادة الحزبية (1967) واخرى تجمد كل عمل سياسي تنظيمي .. في انتظار تشكيل « تنظيم سياسي خاص بالعمال » (توجيهات المؤتمر الاخير) .

والجدير بالذكر ان الاوضاع العامة التي عاشها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية - والتي تطرقنا لها في العدد السابق - والتناقضات الداخلية التي عانى منها ، لم تسمح بالحسم في مشكل العلاقات مع المنظمة النقابية لتوفير العلاقات الطبيعية المفروضة بين حزب تقدمي ومنظمة نقابية جماهيرية .

نضال المناضلين القاعديين من اجل الديمقراطية وتجاوز الجمود والانتظارية

ان التوجيه والممارسة التي فرضت على الاتحاد المغربي للشغل قياديا - والظروف التاريخية التي طبعت مسيرته غداة الاستقلال - قد شكلت عرقلة اساسية في توفير هياكل تنظيمية واضحة ، محددة وديموقراطية .

فتردد القيادة النقابية بين الاقتصرار على « سياسة الخبز » وطرح نفسها كبديل عن التنظيمات السياسية ، قد ولدت الخلط ما بين هياكل تنظيمية جماهيرية ، والهياكل التي من المفروض ان يتوفر عليها حزب سياسي . اما ممارستها فقد حالت دون احترام مبدأ الديمقراطية الداخلية كشرط اساسي لتطور المنظمة النقابية وتوسيع جماهيريتها واداء مهمتها النضالية .

الا ان المناضلين القاعديين لم يقبلوا بهذا الواقع بل خاضوا نضالات متعددة الجوانب ، من اجل انتزاع الحقوق النقابية المشروعة ، ومن اجل فرض الديمقراطية داخل المنظمة النقابية ، ومواجهة المخطط الرامي الى تقسيم الطبقة العاملة او عزلها عن النضال ، وابطال دورها الطليعي .

وغالبا ما التقت القيادة النقابية او العناصر الممثلة لها موضوعيا مع مصالح الرأسماليين المستغلين ومع اجهزة الحكم القائم ، مما كان يدفع بالمناضلين الى مواجهة العدو والخصم في آن واحد .

اما من جهة اخرى فان تدهور الحالة المعيشية

للجماهير العمالية ، وتصاعد الاساليب الاستغلالية والتعسفية ، قد جعل الجماهير العمالية تأخذ مسؤوليتها في الدفاع عن حقوقها ، وتخوض نضالات مطلبية ونقابية ، في مجمل المرافق الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بتحد كامل للقيادة النقابية ، واحيانا بمعزل عن اطار الاتحاد المغربي للشغل . وهذه الظاهرة في حد ذاتها تعبر عن مدى تذمر الجماهير العمالية من جمود القيادة النقابية وتواطؤها .

من اجل منظمة نقابية جماهيرية وديموقراطية

ان قيام الاتحاد المغربي للشغل هو مكسب من اهم مكاسب النضال النقابي والوطني ضد الرأسمال الاستعماري ، وترجمة للدور الطليعي الذي لعبته الطبقة العاملة في اطار الكفاح التحرري والدفاع عن حقوق الجماهير الكادحة ، ابان الاستعمار وغداة الاستقلال الشكلي .

الا ان ظروف نشأته ، والممارسة القيادية التي فرضت عليه ، قد حالت دون استمرار خطه الكفاحي النضالي كمنظمة نقابية تجند اوسع الفئات العمالية من اجل الدفاع عن حقوقها ، وانتزاع مطالبها وصيانة مكاسبها .

ان تقلص جماهيرية المنظمة وتحكم الاعتبارات السياسية والذاتية في انخراط العمال داخل النقابة ، وحرمان العمال الواعين المسيسين من اداء دورهم وسط التنظيم النقابي .. كل ذلك ساهم بشكل فعال في الحد من النحام الاتحاد المغربي للشغل بالنضالات العمالية التي عرفت في السنين الاخيرة نهوا ملحوظا في حين انها تعاني من سوء التوجيه والتأطير والتنسيق .

كما ان غياب الديمقراطية في المنظمة ، واعتماد الاساليب الحلقية ، والتخدي والتصدي للمبادرات القاعدية التي يتخذها المناضلون العمال ديموقراطيا سواء في اطار نضالهم اليومي ، او في اطار بناء اجهزتهم النقابية القاعدية .. ان هذه الاساليب قد شكلت لعنة صريحا لابسطة مبادئ الديمقراطية داخل المنظمة .

ان توفير الجماهيرية - بالتحاق اوسع الجماهير العمالية بالمنظمة كيفما كان انتماءهم السياسي او الايديولوجي - وتحقيق مبدأ الديمقراطية الداخلية ، شرطان اساسيان - مهمتان لنضالين في نفس الوقت - للنهوض بالاتحاد المغربي للشغل وربط ماضيه النضالي بمستقبله ورفعته الى مستوى تأطير النضال النقابي ، والالتحام بالنضال الجماهيري للطبقة العاملة ، والمساهمة في تحقيق التطلعات العميقة للجماهير الشعبية المغربية .

« الاختيار الثوري » ص ٥